



514579 – هل صح حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة (فَبِمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا)؟

السؤال

أود السؤال عن صحة حديث: يا رسول الله إن الله لا يسْتَحِي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت؟ قال: (نعم، إذا رأى الماء)، فضحك أُم سَلَمَةَ، فقالت: تَحْتَلُّ الْمَرْأَة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (فَبِمَ يُشْبِهُ الْوَلَدُ)؛ لأن أبي معاوية رواه عن هشام بن عروة وهو مضطرب فيه؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

روى البخاري (130)، ومسلم (313) عن أبي معاوية، قال: حدثنا هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أُم سَلَمَةَ قالت: "جاءت أُم سُلَيْمٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يسْتَحِي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا رأى الماء)، فغطت أُم سَلَمَةَ، تعني وجهها، وقالت: يا رسول الله، وتحتل المرأة؟ قال: (نعم، ترى يمينك، فبِمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا).

وأبو معاوية ثقة إمام في حديثه عن الأعمش.

قال الذهبي رحمه الله تعالى:

"محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، الحافظ، عن: هشام، والأعمش. وعنده: أحمد، وإسحاق، وعلي، وابن معين: ثبت في الأعمش "انتهى. "الكافش" (2/167).

وما في حديثه عن غير الأعمش: فقد وصف بالوهن والاضطراب.

قال الذهبي رحمه الله تعالى:

"أبو معاوية الضرير:

أحد الأئمة الأعلام الثقات...

وقال ابن خراش: يقال: هو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب.



وكذلك قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: هو في غير الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظاً جيداً ...
وقال الحاكم: احتج به الشيخان...

وروى عباس عن ابن معين قال: روى أبو معاوية عن عبيد الله أحاديث مناكير...
وقال ابن خراش: صدوق، وهو في الأعمش ثقة "انتهى". "ميزان الاعتدال" (5 / 290).

ولخص حاله الحافظ ابن حجر، بقوله رحمه الله تعالى:

"محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، عمّي وهو صغير: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهـم في حديث غيره" انتهى. "تقريب التهذيب" (ص 475).

ومن ذلك حديثه عن هشام بن عروة.

جاء في "مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني" (ص 404):

"قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية، عن هشام بن عروة؟"

قال: فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم" انتهى.

وقال ابن رجب رحمه الله تعالى:

"قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أبو معاوية، صحيح الحديث عن هشام؟"

قال: لا، ما هو ب صحيح الحديث عنه" انتهى. "شرح علل الترمذى" (2 / 680).

فمثل هذا الإمام: الأصل فيه الثقة والصدق، وحديثه عن شيوخه الذين يهم في أحاديثهم - كهشام - : لا تهدر بالكلية؛ وإنما تُلَيْنَ وتضعَّفُ أحاديثه التي يتفرد بها، أو يخالف فيها الرواة الثقات عن هشام.

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

"وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث، على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا: خالفت روايته روایتهم، أو لم تكن توافقها..."

فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة،



وحيثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهم حديثهما، على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس من قد شاركهم في الصحيح مما عندهم=غير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس "انتهى." مقدمة صحيح مسلم (1 / 6).

وقال رحمة الله تعالى:

"والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهرى أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد، ومتنا واحد، مجتمعون على روایته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ=فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً.

على هذا المذهب: رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويعقوب بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم "انتهى." التمييز (ص 172).

وأما إذا وافق حديثه حديث الثقات من تلاميذ هشام، فهنا يحكم على حديثه بالصحة، وأنه قد أصاب في روایته، ولم يهْمِ، ولم يخطئ.

وحيث أبي معاوية هذا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب ابنة أم سلمة، عن أم سلمة، في الاحتلام: لم ينفرد به أبو معاوية، ولم يخالف روايات الثقات عن هشام، بل قد وافقوه.

فقد رواه البخاري من طريق الإمام مالك، ويحيى القطان عن هشام.

فرواه من طريق الإمام مالك في الحديث رقم (282)، قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنِتِ أَبِيهِ سَلَمَةَ.

وفي الحديث رقم (6121)، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

ورواه من طريق يحيى القطان في الحديث رقم (3328)، قال البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وفي الحديث رقم (6091)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ .

وقد رواه الإمام مسلم من طريق وكيع وسفيان عن هشام.

روى الإمام مسلم (313)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيرٌ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا



سُفِيَّانُ جَمِيعًا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ، وَزَادَ: (قَالَتْ: قُلْتُ: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ).

وهؤلاء الرواة: أئمة في الحديث وفيهم من هو معدود في أثبت الرواية عن هشام.

قال ابن رجب رحمه الله تعالى:

"**وقال الدارقطني: أثبتت الرواية عن هشام بن عروة: الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وأبن نمير، والليث بن سعد**" انتهى. "شرح علل الترمذى" (2 / 680).

والخلاصة:

أبو معاوية الضرير محمد بن خازم من ثقات الرواية، وقد وصف بالوهن والاضطراب في حديثه عن غير الأعمش كهشام بن عروة.

وإنما يعرف وهمه واضطرابه عند التفرد والمخالفة، أما إذا وافق الرواية الثقات في روايته عن هشام فهذا يدل على أنه أصابة في روايته، ولم يضطرب فيها، ولم يهم، فيصح في هذه الحال حديثه، حال حديثه هذا في الاحتلام، فقد وافقه على روايته عن هشام أئمة كالإمام مالك ويحيى القطان، ولهذا أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى:

"**محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، مشهور بكنيته، قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبية وسفيان ...**
وقال النسائي: ثقة، كما قال ابن خراش، وزاد في حديثه عن غير الأعمش اضطراب، وكذا قال أحمد بن حنبل وغيره، زاد
أحمد: أحاديثه عن هشام بن عروة فيها اضطراب.

قلت: لم يحتاج به البخاري إلا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عروة عدة أحاديث توبع عليها "انتهى. "هدي الساري" (ص 438).

والله أعلم.